-تأثيرات التعدد الإثني على استقرار الدولة في إفريقيا: من العجز البنيوي إلى الفشل الدولاتي - الصومال أنموذجا-

The effects of ethnic diversity on state stability in Africa: from structural deficits to state failure - Somalia as a case study

رملي فهيم [*1]، بوخروبة أسماء [2]

[1] قسم العلوم السياسية جامعة البليدة 2 (الجزائر)، remlifahim@yahoo.fr
[2] قسم العلوم السياسية جامعة البليدة 2 (الجزائر)، boukharouba.asma1@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2025-04-09؛ تاريخ المراجعة : 2025-11-30 ؛ تاريخ القبول : 2025-12-15

ملخص:

كان الهدف من هذه المداخلة البحث عن تأثيرات التعدد الإثني على استقرار الدولة في إفريقيا من خلال النموذج الصومالي، وتبين لنا كيف أن الواقع المجتمعي الذي طبع هذه الدولة جعل منها في بداية الأمر دولة تعاني عجزا بنيويا، لتطور الأمور بعد ذلك وتصبح دولة فاشلة، تعاني العديد من الأزمات ليس أولها النزاعات المستمرة بين الحين والآخر، ولن يكون آخرها انهيار مؤسسات الدولة بكاملها، الأمر الذي يطرح علامات استفهام حول السبيل للخروج من هذا النفق المظلم الذي تُعلم بدايته لكن لا يُرى أي أثر لنهايته.

الكلمات المفتاحية: التعدد الإثني؛ استقرار الدولة ؛ الفشل الدولاتي ؛ الصومال.

Abstract :

The goal of this intervention research on the effects of multiethnic State stability in Africa through the Somali model, and show us how the community actually printed this State make them initially, structurally deficient State, to evolve and become a failed State, suffered many crises not first persistent conflicts between now and then, and it won't be the latest collapse of State institutions, which begs the question marks on the way out of this dark tunnel which learn but don't start Saw no sign of an end.

Keywords : Ethnic diversity ; State stability ; State failure ; Somalia

I- تمهيد :

أصبحت ظاهرة تأزم السلطة السياسية في إفريقيا عموما والصومال خصوصا وإشكالية تداول السلطة معلمًا بارزًا من معالم الحياة السياسية في الدول الإفريقية، ولقد شهدت الصومال العديد من تحولات الثقافة السياسية وجملة من التغيرات الجذرية على مدى القرن الماضي، بدءً بالحقبة الإستعمارية ومخلفاتها إلى الإستقلال ومن ثم توحيد الشمال والجنوب في 1960، وتكوين جمهورية الصومال مرورًا بفترة الحكومة الوطنية والحكم المدني والحكومة العسكرية على إثر الإنقلاب العسكري في 1969، وحتى اندلاع الحروب الأهلية، وكان لهذه التحولات السياسية الآثر البالغ على بناء الدولة الصومالية الحديثة وأدت في نهاية المطاف إلى فشلها وإنهيارها فضلا على دور التعدد القبلي الذي يعرفه المجتمع الصومالي وكذا تداعيات التدخل الإقليمي والدولي في الشؤون الداخلية خاصة الشأن السياسي الصومالي، ومن خلال كل ما سبق جاءت هذه الدراسة للبحث في الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم التعدد القبلي في فشل بناء الدولة في الصومال والتسريع في إنهيارها؟؟

II - مفهوم الدولة الفاشلة:

II.1- تعريف الدولة الفاشلة:

بدأت الأدبيات السياسية تناول مصطلح الدولة الفاشلة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، لا سيما بعد استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بيل كلينتون" هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسة، خاصة الأمنية، والتي باتت تهدد الأمن الدولي. ويشير باحثين إلى دراستين لعبتا دوراً أساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة، الدراسة الأولى لـ(Gerald B. Helman, and Steven R. Ratner) عن الدولة الفاشلة في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية عام 1993، أما الثانية فهي لـ (William I. Zartman) عن الدولة المنهارة عام 1995[1].

يحدد التعريف الكلاسيكي حالة الدولة الفاشلة بأنها "غياب السيطرة الكاملة للدولة على أراضيها وتراجع القدرة على الاستخدام المشروع لوسائل القوة، وتآكل السلطة الشرعية لصنع القرار، وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة وانتشار الفساد والجريمة وتدهور الاقتصاد وانفلات العنف"[2]

وهناك من يعرف الدولة الفاشلة في ضوء الخصائص التي تتصف بها، ومن أهمها: ارتفاع في معدلات العنف الإجرامي والسياسي، فقدان السيطرة على الحدود، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، الحرب الأهلية، الإرهاب، ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية أو عدم ملازمتها، مستويات عالية من الفساد الإداري والسياسي، نظام صحي منهار، ارتفاع نسبة وفيات الاطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد، انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تزايد نسبة التضخم الاقتصادي، .... الخ[3].

أما المفكر "نعوم تشومسكي" يرى بأن الخصائص الأولية للدولة الفاشلة تكمن إحداها في عدم القدرة او عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف او ربما من الدمار نفسه، والخاصية الأخرى النزعة إلى اعتبار نفسها فوق القانون محليا كان ام دوليا، وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، وحتى وإذا كانت تملك أشكالاً ديموقراطية ، إلا أنها تعاني من "عجز ديموقراطي" خطير يجرد مؤسساتها الديموقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي"[4].

وعليه تتسم الدولة الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة وكدا النزاعات المعقدة بين الفصائل المتصارعة، ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة المتمردين المسلحين الدين تقف المعارضة وراءهم غالبًا، وتتطور إلى المواجهة العسكرية وهنا يصل العنف إلى درجة خطيرة تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة وضعف الحكومة المركزية وكل الأجهزة التابعة لها، وتعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تكوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة، هذا فضلا على عدم قدرة الدولة الفاشلة السيطرة على حدودها، حيث تقتصر سيطرت الحكومة المركزية على حدود على العاصمة وواحدة من المدن الكبرى[5].

---

1 إياد العنبري واسحاق يعقوب محمد، " مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة"، متوفر على الرابط التالي:
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwj2-ILu-KTTAhVL7xQKHUPFDbUQFgggMAA&url=http%3A%2F%2Fpoliticalsciences.uokufa.edu.iq%2Fstaff%2Fishaqy%2Far%2Fres%2F3.docx&usg=AFQjCNGA_qzLDKRr7FvTVmmbVtiyvaTH_Q

2 جيفري كمب، " مخاطر الدولة الفاشلة"، تم تصفح الموقع بتاريخ 27/ 02/ 2025، متوفر على الرابط:
http://www.somaliatodaynews.com/port/2010-01-04-18-49-29/549-2010-01-04-20-02-26.html

3 إياد العنبري واسحاق يعقوب محمد، مرجع سابق.

4 نعوم تشومسكي، ترجمة: سامي الكعكي، الدولة الفاشلة: إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديموقراطية، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2007)، ص. 8.

5 الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 422، (نيسان. أبريل 2014)، ص ص. 62، 63.

II.2- مؤشرات قياس الدولة الفاشلة :

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على فشل الدولة وتتراوح بين ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي.

المؤشرات الاقتصادية: يمكن إجمالها فيما يلي[6]:

- التدهور الاقتصادي الكبير في عناصر الاقتصاد الداخلي للدولة وتشمل؛ الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية والفساد، والتزامات الدولة المالية.
- عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة للمواطنين موازاة مع تدهور الخدمات المتوفرة وعدم القدرة على التجديد.
- غياب الرقابة والمحاسبة الحقيقية التي تقوم على مبدأ الجميع تحت القانون.
- غياب التنمية الاقتصادية العادلة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر.
- تهميش فئة الشاب التي تعتبر جوهر العملية الاقتصادية بإمكانياتها وقدراتها التي لا تنضب.
- غياب التوازن الفرص الاقتصادية، لتحتكرها أقلية مميزة.
- ارتفاع أعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- غياب القدرة على تطوير وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية والاعتماد على الاقتصاد الريعي كالنفط والمواد الأولية.
- اللجوء إلى المساعدات الخارجية والقروض دون أن يكون هناك أي تطوير حقيقي ملموس وهو الأمر الذي يرتب مديونية متصاعدة ترهق كاهل الدولة، ويصبح عامل ضغط عليها من طرف الدول الأخرى.
- انعدم الأمن الاقتصادي مما أدى في كثير من الأحيان الحكام إلى تعظيم ثروتهم الخاصة على حساب أفراد الشعب[7].

المؤشرات السياسية: والتي تعد أبرز المؤشرات فشل الدولة وانهيارها نظرا لارتباطها بوظائف الدولة ومرتكزات تواجدها، ونجملها في المؤشرات التالية[8]:

- فقدان شرعية الدولة (فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية).
- غياب التطبيق العادل للقانون وانتهاك واسع لحقوق الإنسان من خلال الحكم العسكري وقوانين الطوارئ والاعتقال السياسي.
- تشتت الأمن الذي يخلق دولة داخل دولة كظهور نخبة عسكرية داخل الجيش وهيمنتها، وتنامي ظاهرة النزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية بشكل دوري.
- تنامي الانشقاقات والانقسامات داخل النخبة السياسية الحاكمة ومؤسسات الدولة وتوظيفها للقومية.
- تدخل أطراف خارجية في الحياة السياسية سواء بشكل مباشر كالتدخل العسكري، أو غير مباشر من خلال قوات حفظ السلام والمنظمات الدولية وغير الحكومية.
- انعدام الاستقرار السياسي وضعف الدولة في السيطرة على العنف.

---

6 عامر العمران، "معايير الفشل: الدولة الفاضلة اقتصاديا"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الرابط:
http://rawabetcenter.com/archives/11883

7 I.Robert Rotberg, state failure and state weaknesse in a time of terror, (u.s.a : brookings institution press, 2003), p8.

8 Ibid, p p. 6,7.

المؤشرات الاجتماعية: تتمحور أساسا فيما يلي[9]:

- تصاعد الضغوط الديموغرافية، بسبب ارتفاع كثافة وحجم السكان وسوء توزيعهم، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، مما يولد مزاعات مجتمعة داخلية حادة.
- تزايد حركة المهاجرين بشكل كبير إلى خارج الدولة وانتشار الهجرة الغير نظامية على وجه الخصوص.
- الميراث العدائي الشديد بين أفراد المجتمع نتيجة عدم العدالة والاستثناء السياسي وسيطرة الأقلية على الأغلبية.
- هجرة العقول والطبقات المنتجة وتنامي ظاهرة الاغتراب داخل المجتمع.
- تنامي ظاهرة العنف الإجرامي بشكل واسع وما يصاحبه من تزايد شبكات الإتجار بالسلاح غير المشروع والمخدرات من طرف أمراء الحرب الجماعات الإرهابية، نظرا لضعف السلطة المركزية وغياب القانون الرادع.

وغالبًا ما يأتي فشل الدول على أصعدة متوازية، يصعب ضبط أيهما السبب وأيهما النتيجة، بحيث يصبح الفشل على الصعيد الاجتماعي سببًا لفشل على الصعيد الاقتصادي، وعليه تفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة. وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، بحيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل، فإما أن تتسبب العوامل الخارجية فيه، أو أن تعزز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

III- أزمة بناء الدولة في إفريقيا:

III.1- مظاهر أزمة بناء الدولة في إفريقيا :

تمر الدولة في إفريقيا بأزمة حادة عميقة ومتزايدة تشمل كافة أبنيتها ومؤسساتها سواء السياسية منها أو المدنية، وتلقي بآثارها السلبية ليس فقط على آدائها لوظائفها ولا على قاعدة شرعيتها، بل على حقيقة وجودها في حد ذاته، الأمر الذي آثار العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت الدولة في إفريقيا كمؤسسة أم مجرد وهم مؤسسي فقط، ومن أبرز مظاهر أزمة بناء الدولة الإفريقية نجد[10]:

- أزمة الهوية الوطنية والتي برزت نتيجة وجود إشكالية انصهار الهويات المتواجدة داخل الدولة الوطنية في هوية وطنية موحدة ذات إنتماء وطني لكيان الدولة السيادي، وبروز ايضا الاقليات والجماعات الاثنية في الساحة الوطنية والاقليمية كقوى سياسية تطالب بكامل حقوقها السياسة والاقتصادية والثقافية واللغوية والدينية وهو ما تجلى فيما يعرف بالنزاعات الإثنو-سياسية.
- الإفتقار لشرعية الدولة في حد ذاتها حيث انتقلنا من غياب شرعية النظام السياسي إلى غياب شرعية الدولة ككيان سلطوي يتمتع بالسيادة واستخدام القوة المشروع، نظرا لغياب الشرعية السياسية وكذا غياب الولاء الوطني للدولة ومؤسساتها التي تتسم بعدم الفاعلية الوظيفية وكذا غياب الشفافية في العملية السياسية خاصة في عملية الانتخابات، وغياب سياسات تنموية جادة تخدم مصلحة المواطنين والدولة معا، مما أدى إلى غياب الإستقرار السياسي والأمني والاقتصادي داخلها.
- إشكالية الإنقلابات العسكرية ومأسستها في الدول الإفريقية.
- غياب للدور الأساسي للدولة وهو توفير الحماية لمواطنيها مما أدى بالأفراد إلى النزوع إلى انتماءاتهم الاثنية والقبيلة من اجل الحصول على أمنهم وحماية ممتلكاتهم والذي بدوره صعد من الحروب الأهلية بين الجماعات الاثنية داخل الإقليم الواحد من جهة وبينها وبين الجماعات الاثنية من أقاليم أخرى أو دول أخرى من جهة ثانية.

---

9 Ibid, p p. 9,10.

[10] حمدي عبد الرحمن حسن،إفريقيا والقرن21 رؤية مستقبلية، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات، 1997)، ص.9.

- انهيار الدولة والذي يعد احد ابرز وأكثر تداعيات خطورة على الإطلاق نظرا لتفكك الدولة الوطنية إلى كيانات ما دون الدولة بولاءات فرعية وضيقة، ويكون إما بشكل كلي بحيث تنهار الأنظمة الحاكمة القائمة وتنهار مؤسساتها وتتداعى أسسها السياسية والقانونية وتصل مستويات العنف إلى أقصاها وتعد الصومال ابرز مثال على الدولة المنهارة انهيارا شاملا وكليا، و أو يكون بشكل جزئي بحيث تصبح الحكومة المركزية غير قادرة على ضبط سيطرتها على بعض أقاليم الدولة وضعف الأداء الوظيفي لمؤسساتها و أجهزتها الإدارية خاصة الأجهزة الأمنية التي تفشل في تحقيق الأمن و ضبط سلوكات الجماعات الاثنية المسلحة، ومن جهة أخرى عدم إمكانية الجماعات الاثنية المسلحة من بسط سيطرتها على كافة أقاليم الدولة وأجهزتها كما هو الحال في اوغندا أين تسيطر جماعة "جيش الرب" على بعض الجزاء في شمال البلاد وغربها.

2.III- أسباب الفشل الدولاتي في إفريقيا:

يعود فشل بناء الدول في إفريقيا إلى العديد من المعطيات الداخلية والخارجية، يمكن التطرق لأهمها وأبرزها في النقاط التالية:

- تعود أزمة بناء الدولة في إفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس لأسباب عارضة، فالدولة ككيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام والعدالة، لكن الدولة في إفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإلحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على المماليك القديمة التي كانت سائدة، واستنسخ في الوقت نفسه صورة مشوهة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة[11].
- المعارضة المتزايدة التي تبديها الشعوب في العديد من الدول الإفريقية لنظم الحكم السائدة فيها والتي ارتبط وجودها بوجود الدولة ذاتها، واتضاح فشل الدولة في تأطير الشعوب الواقعة في إقليمها والتفاعل الإيجابي معها في سياق تطوري، وبالتالي فإن حركة الإحتجاج الشعبي-على اختلاف أشكالها- تضع الدولة كلها موضع الشك وليس الأشخاص الحاكمين.
- فشل الدولة الإفريقية في الإضطلاع بالوظائف الأساسية التي حددتها لنفسها عند الإستقلال والتي انبنت عليها شرعيتها طوال فترة وجودها، ومن أهم هذه الوظائف قيادة عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وبات التدني في جميع المستويات السمة اللصيقة بالدولة الإفريقية[12].
- عدم مؤازرة المجتمع الدولي عملية بناء الدول في إفريقيا، ودعمها من أجل تطوير نفسها للخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة وتحقيق التنمية والتطور، بل كانت الدول الإفريقية مسرحا للتقاطبات والصراعات الدولة بين القوى الكبرى في ذلك الوقت وهما المعسكر الإشتراكي والرأسمالي، فضلا على دور الشركات المتعددة الجنسيات في تفشي الفساد السياسي في إفريقيا خدمة لمصالحها على حساب الدولة الإفريقية[13].

11 الحافظ النويني، مرجع سابق، ص ص. 59، 60.

12 عز الدين شكري، "أزمة الدولة في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 110، (اكتوبر 1992)، وللمزيد حول أزمة بناء الدول في إفريقيا أنظر: أكوديبا نولي، ترجمة: مجموعة من الباحثين، الحكم والسياسة في إفريقيا، (مصر: المركز القومي للترجمة، 2003)، ص ص. 91، 99.

13 الحافظ النويني، مرجع سابق، ص. 60.

III.3- أسباب الفشل الدولاتي في إفريقيا :

الدولة من الداخل والدولة من الخارج: الدولة في إفريقيا هي دولة من الخارج وليس نتاج لتطور لعلاقات قوى داخلية، ذلك انه بالعودة إلى تعريف **"ماكس فيبر"** للدولة نجد بأنها "أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم محدد وتسيطر على شعب محدد"، لكن نجد أن هذا التعريف ينطبق على الدول الأوروبية أكثر منها على الدولة الإفريقية، ذلك أن أغلب هذه الأخيرة نشأت دون احتكارها لإستخدام القوة على إقليميها، فضلا على أن الدولة في أوروبا أتى استقلالها بإعتراف أطراف داخلية بها كسيطرة ملك على شعب في إقليم ما، في حين نشأت الدولة الإفريقية كان مختلفا تمامًا، بحيث ارتبط أساسًا برحيل المستعمر و تسليمه السلطة لنخب محددة لم تكن لها سيطرة فعلية داخل إقليمها. وعليه فإن العنصر الحاكم في الدولة في إفريقيا هو الإعتراف الخارجي الذي أدى غيابه إلى عدم انبثاق الدولة القومية في إفريقيا للوجود[14].

الدولة إلى الداخل والدولة إلى الخارج: ويتجلى في ثلاثة مظاهر، الأول يتمثل في أن دور الداخل ليس التفاعل مع مؤسسات الجولة والنظام السياسي بل الإنخراط أو الإنسحاب وما يجره من تبعات سلبية، أما الثاني فيبرز في حقيقة شرعية النظام وسيطرته على المراكز للتهديد كالجيش أو موضوعات لمساندة التهديد كلإعلام، أما المظهر الثالث فيتجلى في المسؤولية أمام الأطراف الخارجية وليس أمام الداخل ويتمثل أساسا في القوى الإستعمارية السابقة لأن هذه الأخيرة هي التي نصبتهم قبل مغادرتها، أما المسؤولية الداخلية فهي غير موجودة أو بادية في الظهور[15].

IV- الأزمة الصومالية : تعثر مستمر في بناء الدولة:

أدخل هنا خلاصة المقال دوما بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور) ؛ بحيث يوضح فيها الإستنتاجات الرئيسية أو حوصلة الأفكار المتوصل إليها في القسم السابق والتي تجيب عن السؤال المطروح في التمهيد، متبوعة بالمقترحات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، وتضم خلاصة المقال آفاقه أي حدود البحث نظريا وتطبيقيا (نقد ذاتي: التوقعات التي تنعكس على البحث مستقبلا)، بمعنى آخر ماهي المجالات التي يمكن أن يتطرق لها الباحثون مستقبلا ؟، نظرا لكون الباحث تعرض لها بشكل مختصر أو لم يتعرض لها أصلا، لكي يفتح مجالاً لغيره في البحث.

IV.1- عوامل فشل بناء الدولة في الصومال :

تصنف الصومال على رأس قائمة الدول الفاشلة والمنهارة الصادر عن مؤسسة صندوق السلام (Fund For Peace) 2016، حيث بدأت هذه المؤسسة بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية (Foreign Policy) وذلك منذ 2005 ، في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة، وقد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وتتراوح قيمة كل منها بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة[16]، ويرجع فشل بناء الدولة في الصومال إلى العديد من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية يمكن إجمالها فيما يلي:

العوامل الداخلية: تعد العوامل الداخلية من أهم أسباب إنهيار الحكومة وفشل الدولة في الصومال وتتمثل بإختصار في:

- **فشل الحكومات المدنية والحكومة العسكرية** وهذا انعكس بدوره على إنهيار الحكومة المركزية، فالحكم المدني الذي أعقب الإستقلال تميز بالضعف الشديد والإنقسام الحاد إضافة إلى الولاء القبلي، حيث التوجهات الثقافية التي سادت

14 عز الدين شكري، مرجع سابق.

15 المرجع نفسه.

16 للمزيد حول معايير تصنيف الدول الفاشلة الصادر عن صندوق السلام ينظر:

http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2016

مرحلة الحكم المدني كانت تتسم بالطابع الأثني والإنتماء القبلي والعشائري، واستمرت هذه التوجهات السلبية والتي تندرج تحت مفهوم المصالح الشخصية فأدت لإضعاف كفاءة الحكم المدني وعدم فاعلية الدولة في الشؤون الداخلية مما أدى لإنقلاب عسكري بقيادة "سياد بري" 3 نوفمبر 1969، وكان من أجل محاربة الفساد والظلم الإجتماعي كما صرح بذلك الجنرال "بري"، لكن اتسمت فترة حكمه بالقمع والتخويف والإنفراد بالسلطة مما أدى إلى نظام عسكري أوتوقراطي استبدادي[17].

- **التفكك الإجتماعي** لأن عدم تماسك البنية الإجتماعية داخل المجتمع تعد من أهم أسباب الإنهيار الداخلي، والتركيب الهيكلي للمجتمع الصومالي يعد مثالا جيدا للجماعة الوطنية المتجانسة إذ تصل نسبة التجانس في المجتمع الصومالي إلى 92 %، بحيث لا توجد دولة إفريقية تتميز بالتجانس العرقي كالذي تتميز به الصومال من حيث اللغة والدين والعرق والعادات والتقاليد ، وعلى الرغم من ذللك تعاني الصومال الإنقسامات العشائرية الحادة التي تسببت في إنهار كلي للدولة[18].
- **عدم الإستقرار السياسي** والذي يقصد به بالمفهوم الواسع كل صور العنف السياسي من مظاهرات وإضطرابات والحروب الأهلية، هذه الأخيرة التي تعد السمة البارزة والمرحلة العليا من مراحل عدم الإستقرار السياسي في الصومال، فلقد كان الشعب الصومالي يعلق آماله على النظام العسكري لبناء مقومات الدولة الحديثة، لكن ما حدث من تصاعد العنف المسلح مثل إختبارًا قاسيا للشعب الصومالي الذي عانى من ويلات الحروب الأهلية على مدى 25 سنة ولا يزال يعاني. خاصة مع تزايد ظاهرة الإحتماء بالنظام القبلي وتراجع الشعور بالمصلحة الوطنية العامة لصالح الدفاع عن المصالح الفئوية والعشائرية والجهوية الضعيفة، والتي اندرجت تحت القبائل والفصائل المختلفة والتي بلغ عددها 24 فصيلة، ويتولى قيادة كل فصيل قائد عسكري من أبناء القبيلة التي ينتمي إليها، وبهذا انهار حلم القومية الصومالية الموحدة[19].
- **تردي الوضع الإقتصادي الصومالي،** فمنذ إستقلال الدولة الصومالية وهي تعرف تخلفًا إقتصاديا حادًا نظرًا لما تشهده الحياة السياسة من تعقد واضطراب وعدم استقرار مما أدى إلى غياب برامج تنموية إقتصادية من طرف النخب السياسة الحاكمة، هذا فضلا على غياب الكفاءات الإقتصادية المتمكنة القادرة على تحمل عبء إحداث تنمية إقتصادية، بالإضافة إلى ما يعرفه الصومال من فقر ومجاعة وتردي لمستوى المعيشة، مما أدى بالصومال للاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية من الدول المانحة وكذا على برامج الإغاثة الدولية، والذي أدى بدوره للتبعة للخارج وكذا نفوذ الأطراف الخارجية والفواعل الدولية في الشأن الصومالي الداخلي[20].

العوامل الإقليمية والدولية: يكتسي الموقع الجغرافي للصومال أهمية جيواستراتيجية كبيرة بإعتباره منطقة ربط للتجارة الدولية وإشرافه على مناطق إنتاج ونقل البترول العالمية، بالإضافة إلى أنه يطل على أطول ساحل في إفريقيا وخليج عدن مما جعله محط أنظار القوى الكبرى الدولية والإقليمية:

- **فعلى الصعيد الإقليمي** يعد االدور الإثيوبي من أبرز الفواعل الإقليمية التي ساهمت في تدهور الوضع السياسي في الصومال، فللتدخلات الإثيوبي أجندتها الخاصة بإضعاف الصومال، وغالبا ما تتسم بالغموض والإنتهازية لأنها لا تريد دولة صومالية قوية بل يعيش حالة من الفوضى واللإستقرار، ناهيك عن الصراعات التاريخية بين البلدين نظرا

17 التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2013-2014، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم (ديسمبر 2014)، ص.70.
18 التقرير الإستراتيجي الثاني 2014- 2015، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ديسمبر 2015، ص. 43.
19 المرجع نفسه، ص ص. 42، 43.
20 المرجع نفسه، ص. 50.

للتداخل العشائري على الحدود بينهما[21]، بالإضافة إلى سد المنافذ أمام التواجد الإيريتيري في المنطقة الذي يضر المصالح الإيثيوبية من جهة و يعقد الأوضاع أكثر في الداخل الصومالي من جهة ثانية، لأن الأمن القومي الإثيوبي يتأثر سلبا و إيجابا بالوضع الصومالي بسبب طول الحدود المشتركة بينهما التي تفوق 25000(كلم^2) [22]. بالإضافة إلى تذبذب الدعم العربي للدولة الصومالية من أجل حل الأزمة السياسية منذ بدايتها رغم ما يكتسي استقرار الأوضاع في الصومال من أهمية في الأمن العربي ككل وذلك بسبب الثقل الإسلامي الكبير للصومال وعضويته في جامعة الدول العربية[23] الذي تراوح بين جهود الإغاثة الإنسانية وإنقاذ الشعب الصومالي من أخطار المجاعة التي ترتبت على الحرب الأهلية من جهة والجفاف من جهة أخرى، والمشاركة في التدخل الدولي المسلح التي بدأت بأهداف إنسانية ثم تحولت إلى أهداف عسكرية لنزع سلاح الفصائل المتحاربة، وكذا جهود المصالحة السياسية بين الفصائل الصومالية التي شاركت فيها بعض الدول العربية[24]. وتجد الإشارة إلى الإعتبارت التي حطمت توجهات الموقف العربي والتي يمكن إجمالها في كل من: حرب الخليج الأولى 1990 التي تزامنت مع سقوط نظام "سياد بري" التي شغلت الدولة العربية عن الأزمة الصومالية مما أدى لإستفحالها وانهيار الدولة فيها، الاجتياح العراقي للكويت والذي أدى بدوره إلى انقسام مواقف الدول العربية بين مؤيدة ومعارضة وانعكاس ذلك على موقفها من الأزمة الصومالية، حيث اتخذت الدول المؤيدة للعراق مواقف معارضة للدول المؤيدة للكويت بشأن حل الأزمة الصومالية، كما أدت موقف بعض الدول العربية المؤيدة لنظام "سيد بري" واستمرارها في دعمه حتى قبيل سقوطه إلى اتخاذ بعض الفصائل الصومالية موقفًا معاديا من جهود هذه الدول في المصالحة السياسية وكذا مشاركتها في القوات الدولية المتدخلة في الصومال مما أفقد هذه المحاولات العربية فاعليتها[25].

- **أما على الصعيد الدولي** فلم تعرف القارة الإفريقية أزمة سياسية استنفرت التدخل الخارجي على أرضها منذ أزمة الكونغو 1964 كما فعلت الحرب الأهلية وانهيار الدولة في الصومال ويرجع ذلك لعدة اعتبارات تتعلق بالموقع الإستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي الذي كان ولا يزال محل أطماع القوى الفاعلة في النظام الدولي[26]، وكذا طبيعة الأزمة الصومالية ذاتها واتخاذها أبعادًا تصل إلى حد الفوضى الشاملة وانهيار الدولة، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الإنسانية نتيجة الموجة الشرسة من الجفاف والمجاعة وعجز المنظمات الدولية للإغاثة من ممارستها نشاطها بسبب الحرب الأهلية هناك، ولقد تزامن تفاقم الأزمة في الصومال مع وقوع تحولات جوهرية في النظام العالمي، أدت إلى تغير في بنية موازين القوى التي كانت سائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ذلك، وذلك بتفكك الإتحاد السوفياتي وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية قطبا وحيدا لهذا النظام العالمي الجديد، ووسط هذا المناخ العالمي الذي لم تتحدد ملامحه بعد، وقعت عملية انهيار الدولة في الصومال و من ثم كانت ردود الأفعال الدولية على هذا الحدث غير مستقرة ومتناقضة في الكثير من الأحوال[27].

---

21 أبشر الإمام أمين، "الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي"، مجلة دراسات إفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 34 (ديسمبر 2005)، متوفر على الرابط:
http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/425/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84.pdf

22 التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2013- 2014، مرجع سابق، ص. 71.

23 أبشر الإمام أمين، مرجع سابق.

24 التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2013- 2014، مرجع سابق، ص. 77.

25 المرجع نفسه، ص ص. 77، 78.

26 التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2013- 2014، مرجع سابق، ص. 71

27 المرجع نفسه، ص ص. 70، 71.

2.IV- مسار بناء الدولة الصومالية: إشكالية النزعة القبلية والتدخل الخارجي:

شهد الصومال منذ استقلاله العديد من التحولات السياسية التي كان لها تأثير كبير في بناء الدولة الصومالية الحديثة والتي أدت في نهاية المطاف إلى إنهيارها وتفككها كليًا، ويمكن تقسيم هذه التحولات إلى ثلاث محطات رئيسية، بدءًا بجولة الحكومات الإنتقالية المدنية ثم فترة الحكومة العسكرية والتي أطيح بها إثر إنتفاضة شعبية وفي الأخير محاولات الحكومة الصومالية منذ 2012 برئاسة شريف الشيخ أحمد وضع خارطة طريقة لبناء المؤسسات في الصومال وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تبعث الأمل في إعادة بناء دولة في الصومال.

مرحلة الحكم المدني (1956- 1969): في مارس 1956 أجريت أول إنتخابات عامة في الصومال لتكوين مجلس تشريعي في البلاد، والتي أسفرت عن حصول حزب **وحدة الشباب الصومالي** على غالبية المقاعد و تم تشكيل أول حكومة في تاريخ الصومال الحديث برئاسة عبد الله عيسى، وفي ديسمبر 1959 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بمنح الصومال الإيطالي الاستقلال، وفي ظل هذه التطورات كان الصومال البريطاني يطلب بالاستقلال والاتحاد مع الصومال الإيطالي ولقد تحقق ذلك في 20 جوان 1960، وفي جويلية من نفس العام تم الإعلان عن جمهورية الصومال الديموقراطية وتم انتخاب آدم عبد الله عثمان ليكون رئيس لها[28]. لكن ما ميز هذه المرحلة هو الصراعات القبلية نظرا لإرتكازه على الولاء القبلي وتميز بضعف شديد في مؤسسات النظام وتصاعدت حدة الصراعات والانقسامات وعمت الفوضى والظلم، وانتهت هذه المرحلة باغتيال الرئيس **عبد الرشيد علي شار ماركي** في 1969/10/16[29].

مرحلة الحكم العسكري (1969- 1991): وصل الرئيس **محمد سياد بري** إلى رئاسة الدولة بإنقلاب عسكري في 3 نوفمبر 1969، واستمرت فترة رئاسته للصومال حتى الإطاحة به في يناير 1991، وساد خلال فترة حكم **سياد بري** للصومال الفساد والقمع وضعف العدالة الاجتماعية، والتمييز على أساس قبلي تسبب فيما بعد باحتقان ورفض شعبي وكان ذالك السبب الرئيسي لاندلاع الحرب الأهلية في الصومال في 26 يناير1991 [30]، وقد عرفت الصومال في فترة حكم "بري" تنامي صراع الفصائل الصومالية وتنازعها على السلطة بسبب سياسته القبلية والتعسفية واستبداده بالسلطة وإثارته للنعرات القبلية وتشجيعه للقبائل المؤيدة له ودعمها ضد القبائل المعارضة له.وقد وصلت الفصائل الصومالية إلى أقسى درجات العنف حيث طالبت بالإنفصال ، وقد تمكنت "**جمهورية أرض الصومال**" من الانفصال عن الصومال عقب نهاية حكم "سياد بري" في 1991 ورفضت أي دعوة مصالحة بدعوى أنها جمهورية مستقلة، وكذلك ظهرت ولاية "**بوت لاند**" في الشمال الشرقي والتي أعلنت انفصالها أيضا عن الصومال وكلاهما تلقى الدعم من إثيوبيا، وبنهاية حكم "سيد بري" دخلت الصومال في دوامة حروب أهلية عنيفة وحركات انفصالية حادة أدت إلى تفكك الكلي وانهيار الدولة الصومالية[31].

مرحلة الحكومات الإنتقالية (من مؤتمر عرتا 2002- إلى اليوم)، تعاقبت مؤتمرات المصالحة الوطنية والحكومات الانتقالية دون أن يحقق ذلك المصالحة ولا السلام ولا حتى الانتقال إلى دولة القانون، من مؤتمر عرتا في جيبوتي عام 2000 والذي خرجت منه أول حكومة انتقالية برئاسة **عبد القاسم صلاد حسن**، ومن ثم مؤتمر الدوريت في كينيا عام 2004 والذي افضت جولاته الى اختيار **عبدالله يوسف** رئيسا للبلاد، تلاه مؤتمر جيبوتي للمصالحة الوطنية برعاية الأمم المتحدة، والذي نتج عنه انتخاب **شريف شيخ احمد** رئيسا للبلاد في يناير2009، وفي سبتمبر 2011 تمكن الزعماء الصوماليون من وضع خريطة طريق للإنهاء المرحلة الانتقالية التي بدأت عام 2000 وتم خلالها الاعتماد على مجموعة

28 عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص.108.

29 أبشر الإمام أمين، مرجع سابق.

30 سعيد محمد عمر، " إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الدولية والإقليمية" (بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول، اسطنبول- تركيا، 2-5 ماي 2013)، ص. 4.

31 أبشر الإمام أمين، مرجع سابق.

من مؤسسات الحكم المؤقتة، وقد شارك عدد من القوى السياسية الداخلية في صياغة هذه الخريطة والتي تتضمن إقرار دستور، وانتخاب اعضاء البرلمان، ثم اختيار رئيس للبلاد[32]. وجدد المجتمع الدولي إلتزامه بدعم عملية التحول الديموقراطي في الصومال المستندة إلى قرار مجلس الأمن رقم **2232** الذي "يطالب بضمان حدوث انتقال سياسي نزيه للسلطة في عام 2016"، وجاء هذا الدعم في ظل البرنامج الحكومة الصومالية الرامي لتحقيق عملية سياسية شاملة تضم جميع الأطراف لبناء السلام وبناء الدولة في الصومال، وفي كلمة له أكد الرئيس **حسن الشيخ محمود** بأن:

"مستقبل الصومال مرتبط بالتحول الديموقراطي وأن الطريق الوحيد لضمان ذلك هو تحقيق مبدأ الشراكة، والتنوع، والمساواة والحصول على الديموقراطية، مؤكدا على صعوبة تحقيق هذه المبادئ السامية إلا في ظل إنتخابات حرة ونزيهة يختار فيها المواطن قيادته بشكل مباشر"[33].

المبحث الثالث: تحديات بناء الدولة في الصومال: مدخل لإستشراف الحل للخروج من مأزق الدولة الصومالية

راهن الصوماليون على الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان مقررا ان تجري في نهاية سبتمبر 2016، يتطلع المواطنون إلى طي صفحة الحروب الأهلية والصراعات القبلية والعودة إلى الإستقرار إستعادة الدولة الصومالية لوجوده وهيبتها، رغم ما يكتنف تلك الأنتخابات من تحديات، ولأخذ بكل السبل والآليات للخروج بالصومال من مأزق بناء الدولة وانهيارها، ومن أبرز التحديات التي ستواجه الحكومة الإنتقالية الصومالية نجد:

التحديات الأمنية، التي تعد أهم عقبة في هذه المرحلة بحيث فشلت الحكومة منذ 2012 في بسط سيطرتها على كافة الأقاليم، ومازالت بعض المدن تشهد معارك قبيلة، فضلا عن حرب العصابات التي تشنها "**حركة الشباب المجاهدين**" المتمردة في بعض المناطق الخاضعة للحكومة[34]. فرغم المحاولات الجادة والحثيثة للحكومة الصومالية لتأسيس وتطوير أجهزة أمنية قادرة على أداء المهام المنوطة لها، فإن المؤسسات الأمنية لا تزال تتسم بعدم الفاعلية والكفاءة لإعادة الأمن وتحقيق الإستقرار في البلاد. بالإضافة إلى مشكلة إنتشار السلاح غير الشرعي بين أوساط المجتمع، حيث هناك أسواق داخل مقديشيو تباع فيها الأسلحة الثقيلة والخفيفة والتي تعد أخطر مظاهر إختلال الأمن[35].

التحديات السياسية وتتجلى في الإنقسام السياسي الحاد داخل الحكومة الفيدرالية الحالية بين الأقاليم الصومالية، حيث لم تكتمل بعد تشكلي إقليم " هيران وشيبلي" التي كان من المفترض أن تكون أدارته جزءًا من العملة الإنتخابية المرتقبة على غرار الأقاليم الأخرى، هذا فضلا الخلافات القبلية والعشائرية السياسية و تأثيرها على بناء الحكومة في الصومال فكثير من المحللين يرون أن مصلحة القبيلة لا تزال فوق كل المصالح الوطنية، بالإضافة إلى النزاع السياسي بين رؤساء الحكومات المحلية والحكومة المركزية حول بعض الإجراءات المتعلقة بالإنتخابات[36].

التحديات الإقتصادية ويمكن حصرها في إشكالية تكاليف الإنتخابات بحيث تكفل المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة والهيئة الحكومية للتنمية في إفريقيا "إيغاد" والإتحاد الإفريقي ودول مانحة بدفع 60 % من تكاليف الإنتخابات بينما تتكفل الحكومة الصومالية بالتكاليف المتبقية، لكنها تعاني من عجز مالي من شأنه أن يعرقل سير العملية وهو الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي تحمل جميع الإلتزامات المالية لإنجاح العملية الإنتخابية[37]. ويشكل الإعتماد الكلي على المساعدات الدولية استقلالية الحكومة وسيادتها على المحك.

32 سعيد محمد عمر، مرجع سابق، ص. 6.

33 التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني 2014- 2015، مرجع سابق، ص. 45.

34 التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثالث 2015- 2016، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ديسمبر 2016، ص. 56.

35 التقرير الإستراتيجي الثاني 2014- 2015، مرجع سابق، ص ص. 48، 49.

36 التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثالث 2015- 2016، مرجع سابق، ص 55.

37 المرجع نفسه، ص. 55.

إن الخروج من مأزق أزمة الدول في الصومال يتأتى بالسعي لإيجاد دولة قوية، بحيث كلما زادت قوة الدولة كلما تناقصت وضعفت العوامل المؤدية لأمد الأزمة وتفاقمها وذلك بتبني الآليات التالية:

- إعادة الأمن والإستقرار وحصر وسائل القهر والإجبار المادي في يد الدولة.
- بناء نظام سياسي يمثل الشعب بكل أطيافه و تكويناته.
- تحقيق تنمية متوازنة وخلق فرص عمل للمواطن الصومالي.
- إيجاد عدالة حقيقة لمواجهة العنف وآثاره.
- ضرورة تجديد مفهوم الثقافية السياسة التقليدية من خلال استيعاب فكرة القبيلة والعشيرة والنسب في إطار مفهوم الانتماء الوطني الموسع، فبدل القبيلة يأتي مفهوم المواطنة، وبدل الانتماء الإثني يحل الانتماء الوطني والحزبي المرتبط برؤى ومشاريع سياسية واضحة وهادفة، بالإضافة إلى العمل على استيعاب المعارضة والنخب المثقفة.

V- الخلاصة :

وفي الختام يمكن القول أن الصومال كان يعيش إشكالية وجود الدولة لفترة طويلة من الزمن والتي طغت عليها أطماع القيادة السياسية والمصالح الضيقة للنخب الحاكمة ومن جهة وطغيان النزعة الإثنية والقبلية على النزعة القومية والولاء الوطني، بالإضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية كطرف ثالث في الأزمة ونفوذ القوى الكبرى و تضارب مصالح دول الجوار كل ذلك وغيره ساهم بشكل كبير في إستعصاء الحل السياسي للدولة في الصومال وأدى إلى تفككها وإنهيارها ودخولها في دوامة الحروب الأهلية، وإعتبارها ملجأ للحركات الإرهابية المتمردة، بحيث أصبحت بؤرة للتوتر والنزاع على الصعيد الإقليمي والدولي، وفي ظل المساعي المحلية والإقليمية والدولية إستطاعت الأطراف المتنازعة في الصومال إلى تحقيق نوعاً التوافق وتغليب المصلحة الوطنية على كل الإعتبارات الضيقة القبلية، وهناك مؤشرات تبعث على الأمل حيث يعد إجتماع وزراء خارجية الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر لدول شرق إفريقيا "إغاد" في مقديشيو حدث تاريخي مهم ومرحلي من تاريخ البلاد لأول مرة منذ أكثر من عقدين اجتمع بداية عام 2015، وتم الاتفاق خلاله على قرارات وتوصيات حددت المسار السياسي للصومال ويعد خطوة مهمة في مساندة ودعم رؤية الحكومة تجاه بناء الدولة والتداول السلمي على السلطة.

- الإحالات والمراجع :

1- المخادمي عبد القادر رزيق ، **النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005).

2- تشومسكي نعوم ، ترجمة: سامي الكعكي، **الدولة الفاشلة: إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديموقراطية**،(لبنان: دار الكتاب العربي، 2007).

3- عبد الرحمن حسن حمدي ،**إفريقيا والقرن21 رؤية مستقبلية**، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات، 1997).

4- نولي أكوديبا ، ترجمة: مجموعة من الباحثين، **الحكم والسياسة في إفريقيا، (**مصر: المركز القومي للترجمة، 2003).

5- النويني الحافظ ، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 422، (نيسان. أبريل 2014).

6- شكري عز الدين ، "أزمة الدولة في إفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد 110، (اكتوبر 1992).

7- محمد عمر سعيد ، " إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الدولية والإقليمية" (بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية، اسطنبول- تركيا، 2-5 ماي 2013).

8- **التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2013-2014**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم (ديسمبر 2014).

9- **التقرير الإستراتيجي الثاني 2014- 2015**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ديسمبر 2015.

10- **التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثالث 2015- 2016**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ديسمبر 2016.

11- I.Robert Rotberg, **state failure and state weaknesse in a time of terror**, (u.s.a : brookings institution press, 2003).

12- إياد العنبري واسحاق يعقوب محمد، " مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة"، متوفر على الرابط التالي:

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwj2-ILu-KTTAh VL7Xqkh UPFDbUQFg ggMAA&url=htt p%3A%2F%2Fp oliticalsciences. .edu.iq%2Fstaff%2Fishaqy%2Far%2Fres%2F3.docx&usg=AFQjCNGA_qzLDKRr7FvTVmmbVtiyvaTH_Q

13- جيفري كمب، " مخاطر الدولة الفاشلة"، تم تصفح الموقع بتاريخ 27/ 02/ 2025، متوفر على الرابط:

http://www.somaliatodaynews.com/port/2010-01-04-18-49-29/549-2010-01-04-20-02-26.html

14- عامر العمران، **"معايير الفشل: الدولة الفاضلة اقتصاديا"**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الرابط:

http://rawabetcenter.com/archives/11883

15- معايير تصنيف الدول الفاشلة الصادر عن صندوق السلام ، نقلا عن الموقع :

http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2016

16- أبشر الإمام أمين، "الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي"، **مجلة دراسات إفريقية**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 34 (ديسمبر 2005)، متوفر على الرابط:

http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/425/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84.pdf

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

رملي فهيم ، بوخروبة أسماء ، (2025) **تأثيرات التعدد الإثني على استقرار الدولة في إفريقيا: من العجز البنيوي إلى الفشل الدولاتي**- الصومال أنموذجا-،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 17(04)/ 2025، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 99-110).